

ندوة حركة مشروع تونس حول المصالحة الوطنية الشاملة البيان الختامي

إن حركة مشروع تونس، في اختتام الندوة التي نظمتها حول المصالحة الوطنية الشاملة يوم 18 مارس 2017، تعبر عن امتنانها لما لقيته الندوة من إقبال واسع وتأييد كبير، وتشكر ضيوف الحركة الذين ساهموا في إنجاح الندوة بأفكارهم وبمقترحاتهم، وتحيي المناضلين الذين تمسكوا بأهم خيارات الحركة الداعية إلى طي صفحة الماضي والمحاسبة العادلة وبناء الوطن على أساس وفاق جديد، وتضمن الحركة ما انتهت إليه الندوة من توجهات وتوصيات وتشير بالخصوص إلى ما يلي :

- إن المصالحة الوطنية باتت الآن أهم مطلب سياسي اجتماعي يعيد إلى تونس عافيتها ويعيد عجلة النمو للدوران من جديد. وهي لا تتناقض مع محاسبة تتعلق بمن اقترف جرم استيلاء على المال العام أو انتهاك مباشر لحقوق الإنسان.
- إن كل تأخير في تحقيق المصالحة الوطنية يكبد الوطن خسائر كبرى، وإن كلفة اللامصالحة تقدر بـ 7 نقاط من الناتج الوطني للست سنوات الماضية، والكلفة الاجتماعية للامصالحة أعمق وأخطر من كلفتها الاقتصادية ولا تقدر بثمن.
- إن المصالحة الوطنية لا تقبل التجزئة، وهي لا تعطي أكلها ما لم تكن مصالحة حقيقية عميقة وشاملة دون أي استثناء قادرة على دفع الجميع إلى تجاوز الماضي والانطلاق في التأسيس لمستقبل جديد دون حقد ولا ضغينة.
- إن تعثر المصالحة الوطنية هو الذي يعيق الانتقال الديمقراطي ويحرم المجتمع من الطموحات التي عبر عنها من أجل مجتمع تعددي آمن ومن أجل تقاسم عادل لثمرات النمو بين الفئات والجهات.
- إن المصالحة الوطنية هي المبدأ وهي الهدف لأية عدالة انتقالية، وكل عدالة انتقالية لا تجعل المصالحة الوطنية أولويتها الأولى تخفق في مساعيها ولا تعد المجتمع لمسار سليم، وقد تعمق الشروخ وتزايد الضغائن وتصبح المشكل عوض أن تكون الحل.
- إن تسريع الانتقال الديمقراطي في تونس وخلق المناخ الملائم لعودة الاستثمار أصبح رهين نجاحنا في تحقيق المصالحة الوطنية العاجلة والشاملة، وإن مسؤولية كل الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وهيئات المجتمع المدني اليوم، الدفع نحو المصالحة وتجاوز عقبات الانتقال الديمقراطي.

ومن هذه المنطلقات ، فإن حركة مشروع تونس مستعدة لدعم مبادرة السيد رئيس الجمهورية بمقترحات تشريعية لاحقة تستهدف الشمولية في المصالحة وتجاوز المصالحات المنقوصة على أهميتها الجزئية والفئوية، والتسريع في المصالحة بتبسيط إجراءات العدالة الانتقالية وتجنبها شبكات التسييس والانتقام والمساومة والابتزاز ، وتعزز الحركة الدخول في مشاورات مع الأحزاب الأخرى والمنظمات الوطنية وهيئات المجتمع المدني لإيجاد حلول سريعة وعادلة تحمي حقوق الضحايا وتضمن استرجاع المال العمومي غير المشروع ، وتخرج بوطننا من حالة الترددي والتشفي واللاقرار التي أصبح فيها اليوم.

كما تقترح الندوة إحداث هيئة عليا للمصالحة الوطنية يكون هدفها تنسيق الجهود الرامية إلى المصالحة الوطنية الشاملة ، وتسريع نسق العدالة الانتقالية وضمان اتزانها وحيادها ، وتكون الهيئة العليا رافدا أساسيا للانتقال الديمقراطي ، وأداة فاعلة لنشر ثقافة الاستقرار وإعادة البناء.

حركة مشروع تونس

